S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/750
13 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
موجهة الـى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

في رسائلي السابقـــة الموجهة الـــى رئيس مجلس الأمن، لا سيما الرسالة التي وجهتها إليكم في ٥ أيلول/سبتمبر الماضي، وفرت مخططا أوليا للبرنامج السياسي العام الذي وضعه النظام الجديد في بوروندي بغية تسوية الأزمة الوطنية وتعزيز العملية الديمقراطية.

وأتشرف أن أحيل إليكم طي هذا نص بيان حكومة بوروندي الذي تعلن فيه إعادة إنشاء الجمعية الوطنية ضمن الإطار القانوني للنظام المؤسسي الانتقالي واستئناف الأحزاب السياسية لأنشطتها.

وبناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أطلب تعميم نص هذا البيان على جميع أعضاء مجلس الأمن بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) نزانزي ترينسي
السفير،
الممثل الدائم

130996 130996 96-24029

المرفق

بيان صحفي مؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أدلى به
وزير الاتصالات، الناطق بلسان الحكومة

١ - عقد مجلس الوزراء يوم الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، جلسة استثنائية برئاسة رئيس الدولة، الرائد بيير بويويا.

٢ - وكان مدرجا في جدول الأعمال مسألة سياسية هامة: مشروع نص لمرسوم بقانون يتعلق بترتيب النظام المؤسسي الانتقالي.

وقد جرى بالفعل دراسة هذه المسألة في جلسات سابقة. وانكب أعضاء المجلس بوجه خاص على بحث بعض المسائل السياسية المحددة التي تتابع عن كثب على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بل وحتى على الصعيد الدولي.

وهناك مسألتان سياسيتان محددتان ألا وهما الأحزاب السياسية والجمعية الوطنية. وهاتان المسألتان المحددتان تستلزمان اتخاذ قرارات سياسية تعمل على تحقيق المصلحة العليا للوطن، لبوروندي.

٣ - وقد أكد رئيس الجمهورية في البيان الذي أدلى به في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ على لم شمل الشعب البوروندي من جديد على اعتبار إعادة توطيد السلم والأمن من الأولويات العليا.

ولإنجاز هذه المهمة، تحتاج الحكومة الى مساهمة جميع البوروندييين من جميع المجموعات الإثنية دون استثناء.

ولإنجاز هذه المهمة، تحتاج حكومة بوروندي الى دعم المجتمع الدولي بصورة عامة ودعم جيرانها بصورة خاصة وهم الذين يتابعون باهتمام كبير التطورات الاجتماعية والسياسية في بلدنا.

٤ - ويتضمن برنامج الحكومة الانتقالية وصفا دقيقا للطموحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والدبلوماسية لبوروندي. والبلدان المجاورة لنا مهتمة بالسلم والاستقرار والانتعاش الاقتصادي في بلدنا. كما يتضح من مختلف المشاورات دون الإقليمية.

٥ - وكان الهدف من دراسة مشروع لمرسوم بقانون المتعلق بترتيب النظام المؤسسي الانتقالي هو الإجابة على بعض الأسئلة المثارة من جانب البوروندييين والمجتمع الدولي.

٦ - وخطة عمل الحكومة الانتقالية هي خطة للسلم وخطة للم الشمل والمصالحة والانتعاش الاقتصادي.

٧ - ولتنفيذ هذا البرنامج بكامله ومع مراعاة جميع حقائق الواقع السياسي الراهن، ومختلف المشاورات على الصعيد دون الإقليمي وتصميم الحكومة على العمل من أجل تحقيق السلم والمصالحة للانتعاش الاقتصادي والتزامها بذلك، اتخذ مجلس الوزراء يوم الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قرارين سياسيين هامين هما:

(أ) القرار الأول: إعادة إنشاء الجمعية الوطنية في الإطار القانوني للنظام المؤسسي الانتقالي الذي درسه أعضاء المجلس هذا اليوم؛

(ب) القرار الثاني: الترخيص للأحزاب السياسية والجمعيات ذات الاتجاه السياسي باستئناف أنشطتها مع احترام القوانين واللوائح السارية.

٨ - وبعد اتخاذ هذين القرارين سيصدر في الأيام المقبلة نص يعطيهما قوة القانون. وسيوضح رئيس الجمهورية والحكومة للمؤسسات المعاد إنشاؤها سبل مساعدة شعب بوروندي على التوصل الى السلم.

٩ - ونود أن ننتهز هذه الفرصة لإبلاغ الصحافة الوطنية والأجنبية أن صاحب الفخامة، الرائد بيير بويويا، رئيس الجمهورية سيعقد مؤتمرا صحفيا يوم الجمعة، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في الساعة ١٦/٠٠ في فندق (سورس دونيل) والدعوة موجهة الى أعضاء السلك الدبلوماسي في بوجمبورا الذين يرغبون في الحضور.

وسينتهز رئيس الجمهورية هذه الفرصة لتوفير توضيحات ذات طابع سياسي ودبلوماسي واجتماعي - اقتصادي فيما يتعلق بهذين القرارين اللذين اتخذتهما الحكومة.

- - - - -